Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

@#&OPS~Doctype~OPS^blank@pidaprpfrcoverpage#doctemplate

وثيقة معلومات البرنامج(PID)

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 12 فبراير/شباط 2024 | رقم التقرير:PIDA0020

معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للبرنامج

المستفيدون من المشروع	المنطقة	الرقم التعريفي للعملية	اسم العملية
الأردن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	P180291	البرنامج من أجل النتائج الخاص بالحكومة الرقمية والمراعي لاحتياجات الناس في الأردن
أداة التمويل	تاريخ التقييم المقدر	تاريخ الموافقة المتوقع	مجال الممارسة (الرئيسي)
تمويل البرنامج من أجل النتائج	31 يناير/كانون الثاني 2024	28 مارس/آذار 2024	الحوكمة
المقترض	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ		
المملكة الأردنية الهاشمية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		

الهدف الإنمائي المقترح للبرنامج

تحسين تقديم الخدمات المراعية لاحتياجات الناس، وفاعلية الحكومة، والشفافية والمساءلة من خلال الرقمنة.

التكلفة والتمويل (بملايين الدولارات)

تعظيم تمويل التنمية

هل هذا المشروع داعم لنهج تعظيم تمويل التنمية؟

لا

هل هذا المشروع داعم لنهج تمكين رأس المال الخاص؟

لا

ملخص

تكلفة البرنامج الحكومي	**0.00**
إجمالي التكلفة التشغيلية	**0.00**
إجمالي التمويل	**0.00**
الفجوة التمويلية	**0.00**

التمويل

القرار

أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم المسبق والتفاوض

ب. المقدمة والسياق العام

السياق الخاص بالأردن

1. **في العامين الماضيين، تبنت الحكومة الأردنية برنامجا واسع النطاق من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية بهدف واضح هو تعزيز العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين، وذلك بمبادرة من جلالة الملك عبدالله الثاني.** وتعتبر رسميًا أبعاد الإصلاحات الثلاثة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا وموضحة في رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي (2023–2025)، وخارطة طريق تحديث القطاع العام، وإستراتيجية التحول الرقمي والخطة التنفيذية.

2. **وتهدف رؤية التحديث الاقتصادي إلى مضاعفة معدل النمو في الأردن وتحسين الرفاهة والاستدامة البيئية على مدى السنوات العشر المقبلة، ويعتمد تنفيذها على التحول الرقمي الحكومي وتعزيز تقديم الخدمات وإطار قوي للرصد والتقييم.** وتهدف الرؤية خلال السنوات العشر القادمة إلى مضاعفة معدل النمو السنوي ليبلغ 5.6% وذلك للتمكن من استيعاب مليون شاب أردني في سوق العمل، من خلال تعبئة الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويهدف أيضا على وجه التحديد إلى رفع مستوى الخدمات الحكومية الحيوية، مثل النقل العام والخدمات الصحية والتعليم، وإلى "تسريع وتيرة التحول الرقمي الحكومي من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص"، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الخدمات الإلكترونية لتحسين الحصول على الخدمات الحكومية وتحسين جودتها، كما هو الحال في قطاع الصحة، حيث تتوقع تحقيق"نظام متكامل مُمَكَّن رقميًا" "لضمان استمرارية قوية ومتماسكة للرعاية" وتحسين الوقاية والجودة

والوصول الى الخدمات الصحية. ودعمًا للتحول الرقمي، تخطط الرؤية أيضًا إلى "إتاحة وجود هيئة بيانات عامة مسؤولة عن توفر البيانات والحصول عليها ودعم اتخاذ القرار" وسد الفجوة بين العرض والطلب في المهارات الرقمية.

السياق القطاعي والمؤسسي

3. **وتهدف خارطة طريق تحديث القطاع العام للفترة 2022–2025، التي وافقت عليها الحكومة في آب/أغسطس 2022، أيضًا إلى تعزيز الحكومة الرقمية** من خلال تعميم الإجراءات الرقمية فيما بين الهيئات الحكومية، والاستفادة من أنظمة تكنولوجيا المعلومات في صنع السياسات (مثل التعهيد الجماعي، والنمذجة والمحاكاة القائمة على الذكاء الاصطناعي)، وذلك من خلال رقمنة التفاعل الحكومي مع كل من قطاع الأعمال والمواطنين (استنادًا إلى عمليات "حكومة عدم اللمس"، وعمليات "حكومة لمرة واحدة فقط")، بما في ذلك عن طريق منح هوية رقمية لنصف المواطنين، وبناء المهارات الرقمية في الخدمة المدنية. والغرض منها هو معالجة نقاط الضعف المحددة التالية: "التدهور في تقديم الخدمات الحكومية وانخفاض مستويات الرضا بين مستخدمي الخدمة، وضعف التوثيق والتنسيق في الإجراءات الحكومية، والتعقيد والتداخل، وبطء تطوير البنية التحتية الرقمية، وضعف تنفيذ الخطط والإستراتيجيات والربط بموازنة وخطط الموارد البشرية، وضعف عمليات التقييم ومراقبة الأداء وتقييم الأثر، وانخفاض مستوى الكفاءة والإنتاجية في الخدمة المدنية، وضعف تخطيط القوى العاملة، وإدارة الأداء، والقيادة والإدارة الوسطى، ومحدودية القدرة على جذب الكفاءات واستبقائها". ويشرف على تنفيذها مكتب رئيس الوزراء (PMO) من خلال وحدة تم إنشاؤها لهذا الغرض تحت إشراف نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لتحديث القطاع العام (أُطلق على الوحدة اسم وحدة إدارة المشاريع وتنفيذها، PMIO). وقبل خارطة الطريق لتحديث القطاع العام، تم اعتماد مجموعة من إصلاحات الحوكمة ذات الصلة في الماضي القريب، ولكن لم يتم تفعيلها بالكامل بعد.

4. **كما تعمل الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية للأعوام 2021 إلى 2025 على دفع عملية رقمنة الحكومة.** وتهدف إلى تطوير البنية التحتية العامة الرقمية مثل الهوية الرقمية والمدفوعات الإلكترونية، وتعزيز بيانات الحكومة المفتوحة وإدارة الموارد الحكومية، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية الحكومية (بهدف أتمتتها بالكامل بحلول عام 2025)، وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الإلكترونية وتعزيز إدارة التغيير. وتتبنى الحكومة أيضًا إطارا مؤسسيا قانونيا وتنظيميا لحماية البيانات الشخصية (مع إستراتيجية الأمن السيبراني المعتمدة في عام 2018 وقانون حماية البيانات الشخصية الذي يوشك أن يتم سنه). وعلى الرغم من أن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MODEE) هي المسؤولة عن تنفيذ التحول الرقمي، فإن مكتب رئيس الوزراء (PMO) يمارس رقابته من خلال مكتب إدارة المشاريع وتنفيذها (PMIO)، تحت سلطة نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لتحديث القطاع العام، إلى الحد الذي أصبح فيه التحول الرقمي متعلقا بتحديث القطاع العام.

5. **يحتل الأردن باستمرار مرتبة أعلى من المتوسط بين البلدان المتوسطة الدخل من حيث فاعلية الحكومة، وسيادة القانون، وجودة التنظيم، والرقابة على الفساد، في حين أنه يحتل مرتبة دون المتوسط من حيث التعبير عن الرأي**

والمساءلة، وفقا لمؤشرات الحوكمة العالمية. إن التقدم الكبير في التكنولوجيا الحكومية، وفقًا لمؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية ومؤشر نضج[1] التكنولوجيا الحكومية الذي يصدره البنك الدولي، يوفر فرصة لإدخال تحسينات في مجال التعبير عن الرأي والمساءلة والحصول على الخدمات وجودتها. وينتشر الاتصال بالإنترنت والهواتف المحمولة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت على نطاق واسع، مع وصول عدد مستخدمي الإنترنت لما يقارب 10 ملايين في عام 2023 (معدل انتشار بنسبة 88%، بزيادة تقترب من 7% في عام واحد فقط)، وأكثر من 8.5 ملايين اتصال نشط عبر الهاتف المحمول، وأكثر من 6.5 ملايين مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي (أي 58% من السكان)، و45% من المستخدمين من النساء.[2]

6. **وضع الأردن اللبنات الأساسية للبنية التحتية العامة الرقمية (DPI)[3] ويعمل بنشاط على رقمنة الخدمات العامة، لكن اعتماد المستخدمين لا يزال محدودًا وهناك حاجة إلى نهج موثوق به يراعي احتياجات الناس في مجال البنية التحتية العامة الرقمية للتمكين من رقمنة الخدمات على نطاق واسع ومواءمة الأردن مع أفضل الممارسات الدولية.** يتوفر التعريف الرقمي للمواطنين الأردنيين من خلال تطبيق سند الذي تنفذه وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، والذي يتضمن أيضًا ميزات مثل الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني ومخزن المستندات الشخصية، بالإضافة إلى العمل كبوابة إلكترونية موحدة للوصول إلى الخدمات العامة الرقمية. وقام أكثر من 800 ألف مستخدم (أي حوالي 7% من السكان) بتفعيل مُعَرِّفاتِهم الرقمية اعتبارًا من 30 يناير/كانون الثاني 2024، وتهدف الحكومة إلى زيادة عدد المُعَرِّفات الرقمية النشطة إلى 3.5 ملايين بحلول عام 2025، من خلال تسهيل تفعيل حساب المستخدم في فروع البنوك والشركات والأكشاك ومراكز الخدمة الحكومية. ومع ذلك، كان التقدم بطيئًا، مع انخفاض أهميته بالنسبة للعديد من الأفراد ومقدمي الخدمات. وتطبيق سند يقتصر حتى الآن على المواطنين. وتخطط وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لتوسيع نطاق الأهلية مع تقديم ميزات جديدة أيضًا لتعزيز الثقة وقابلية التشغيل البيني والأمن والتركيز على الناس، مثل إضافة آلية لجمع موافقة المستخدم على مشاركة البيانات. وإلى جانب توسيع نطاق الوصول لتسجيل مستخدمين إضافيين على تطبيق سند، تعتبر عملية إضافة ميزات تمكين المستخدم وتعزيز الثقة إلى حزمة البنية التحتية العامة الرقمية DPI في الأردن، بالإضافة إلى دمجها الفعال في سير عمل تقديم الخدمات الرقمية، من المتطلبات الأساسية لخدمة رقمية مستدامة وقابلة للتوسع. واتباع نهج النظام البيئي الموثوق للبنية التحتية العامة الرقمية الذي يراعي احتياجات الناس يتيح الفرصة لتبني المعايير الدولية وتقنيات الإنترنت المفتوحة باستخدام البيانات الموثوقة لأغراض الأهلية، والرقابة على الدخول الى النظام، وتوفير الخدمات بكفاءة، وإنشاء إمكانية موثوقة لمشاركة البيانات كجزء من تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي. وكجزء من ولايتها لتنفيذ هذه الإستراتيجية، ستكون وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة مسؤولة عن وضع قواعد النظام البيئي للبنية التحتية العامة الرقمية، مثل تحديد الهوية والمصادقة وقابلية التشغيل البيني، والتأكد من أن جميع المشاركين على دراية بمسؤولياتهم ومتوافقون مع متطلبات النظام البيئي للبنية التحتية العامة الرقمية.

نطاق البرنامج من أجل النتائج

---

[1] *ومؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية الذي أصدره البنك الدولي في عام 2022.*

[2] المصدر .Datareportal

[3] تشير البنية التحتية العامة الرقمية (DPI) إلى قدرات الهوية الرقمية والدفع وتبادل البيانات التي تعتبر أساسية لتمكين تقديم الخدمات ودعم الابتكار في الاقتصاد الرقمي. وتوفر البنية التحتية العامة الرقمية DPI منصات رقمية تأسيسية وقابلة لإعادة الاستخدام تسمح لمقدمي الخدمات في القطاعين العام والخاص ببناء وابتكار منتجاتهم وخدماتهم في المقدمة .

7. **يدعم البرنامج تنفيذ خارطة طريق تحديث القطاع العام وإستراتيجية التحول الرقمي ويساهم في تحقيق الأهداف ذات الصلة برؤية التحديث الاقتصادي.** وهو يركز على إصلاحات الحوكمة التي تستفيد من الحكومة الرقمية وتؤثر على تفاعل الحكومة مع الناس من خلال تعزيز تقديم الخدمات والفاعلية الحكومية والشفافية والمساءلة.

8. **وهو يتكون من ثلاثة مجالات للنتائج؛ 1) تقديم الخدمة؛ 2) فاعلية الحكومة؛ 3) الشفافية والمساءلة و4 مؤشرات مرتبطة بالصرف في مجال النتائج الأولى و3 مؤشرات مرتبطة بالصرف في كل من المؤشرات التالية.** هو يستهدف في كل مجال من مجالات النتائج كلا من الأهداف الشاملة، ويركز كذلك على أهداف قطاعية محددة في التعليم والصحة، ويهدف أيضًا إلى إفادة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.

- **في مجال النتيجة 1 حول تقديم الخدمات، يدعم البرنامج:** 1) توسيع الوصول الموثوق والشامل إلى الخدمات الرقمية المراعية لاحتياجات الناس؛ 2) زيادة التبني الشامل للهوية الرقمية المراعية لاحتياجات الناس؛ 3) تحسين تبادل البيانات الموثوقة والمراعية لاحتياجات الناس؛ و4) التحول الرقمي في تقديم الخدمات الصحية.

- **في مجال النتيجة 2 حول فاعلية الحكومة، يدعم البرنامج:** 1) إضفاء الطابع المهني على الخدمة المدنية؛ 2) إنشاء مركز وطني لتبادل المعلومات الصحية (HIE)؛ 3) رقمنة تقييم الطلاب.

- **في مجال النتيجة 3 حول الشفافية والمساءلة، يدعم البرنامج: 1)** تعزيز المعلومات الإلكترونية؛ 2) إمكانية الوصول إلى البيانات الإحصائية. 3) إضفاء الطابع المؤسسي على الاستخدام الفعال للبيانات الصحية.

- **وفيما يتعلق باللاجئين السوريين**، يدعم البرنامج تسهيل حصولهم على الخدمات التعليمية والصحية الإلكترونية من خلال تحديد الهوية إلكترونيا.

9. **والجدول الزمني المقترح للعملية هو أربع سنوات**. ويمتد الجدول الزمني لتحديث الرؤية الاقتصادية حتى عام 2033. وعليه، يقترح تنفيذ العملية من السنة التقويمية 2024 إلى 2028، أي تنتهي في 30 يونيو/حزيران 2028.

ج. الهدف الإنمائي المقترح للبرنامج

الهدف الإنمائي للبرنامج

تحسين تقديم الخدمات المراعية لاحتياجات الناس، وفاعلية الحكومة، والشفافية والمساءلة من خلال الرقمنة.

وتركز المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع على نتائج المؤشرات المرتبطة بالصرف عبر مجالات النتائج، بما في ذلك ما يخص اللاجئين. في مجال النتيجة 1، تركز المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع على استيعاب الخدمات الرقمية، بما في ذلك الخدمات الصحية. وفي مجال النتيجة 2، تركز المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع على نتائج رقمنة تقييم الطلاب وإضفاء الطابع المهني على الخدمة المدنية من حيث المساواة بين الجنسين؛ وفي مجال النتيجة 3، يركز المؤشر على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع على المشاركة الإلكترونية باعتبارها نتيجة للمعلومات الإلكترونية.

د. الآثار البيئية والاجتماعية

10. **تتمتع البلاد بوجود مؤسسات بيئية واجتماعية وإطار تنظيمي. ومع ذلك، فإن قدرتها على إنفاذ وتطبيق إطارها التنظيمي بطريقة مقبولة لا تزال بحاجة إلى التحسين.** وينبغي زيادة تعزيز قدرة البلاد على إدارة المخلفات الإلكترونية بطريقة مسؤولة بيئيًا. وتفتقر الجهات المنفذة المختلفة في إطار المشروع إلى سياسات وإجراءات واضحة لإشراك المواطنين. كما ينبغي تحسين آلية التظلم التي سيتم استخدامها للمشروع، وذلك لإدارة التظلمات من مختلف أصحاب المصلحة. لذلك، تم تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية للبرنامج على أنها معتدلة في هذه المرحلة. وبشكل عام، من المتوقع أن يكون لأنشطة البرنامج المقترح تأثير إيجابي على الأنظمة البيئية، بما في ذلك تقليل الانبعاثات الناتجة عن وسائل النقل غير الضرورية، وكفاءة الموارد عن طريق تقليل الطلب على الورق.

هـ. التمويل

11. **ويتم تمويل البرنامج من خلال قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، كما سيتم الحصول على تمويل ميسر من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر (GCFF).** والأردن مؤهل للاستفادة من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر وسيتم تعزيز تمويله على أساس تحديد حجم المنافع التي ستعود على اللاجئين من البرنامج. وسترسل الحكومة الأردنية طلبًا للحصول على تمويل إلى اللجنة التوجيهية للبرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر بعد التقييم، وعند الموافقة علي الطلب، سينعكس تمويل البرنامج في اتفاقية قرض البنك الدولي أثناء المفاوضات. وتدرس جهة مانحة ثنائية، وهي الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS)، المشاركة في تمويل البرنامج.

المصدر	المبلغ (بالميون دولار)	النسبة المئوية للمجموع
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)	321	%79.39
البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر (GCFF)	29	%7.17
التمويل المشترك (يُحدد لاحقاً)	54.34	%13.44
إجمالي التمويل الخارجي للبرنامج	**404.34**	%100

جهة الاتصال

البنك االدولي

رولاند لوم
خبير أول الحوكمة

عبدالله جبور
خبير أول التطوير الرقمي

إيلينا نيكولينا
خبير أول القطاع العام

المقترض/الجهة المتعاملة مع البنك/المستفيد

المملكة الأردنية الهاشمية

ماهر عبد الرحيم، رئيس قسم البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة، Maher.Abdelrahim@mop.gov.jo

الهيئة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

اهر عبد الرحيم، رئيس قسم البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة، Maher.Abdelrahim@mop.gov.jo

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
واشنطن العاصمة. 20433
هاتف: 1000-473 (202)
الموقع الإلكتروني: http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

رئيس الفريق:	رولاند لوم، عبد الله جبور، إيلينا نيكولينا

تمت الموافقة من قبل:

مدير قطاع الممارسات/المدير		
المدير والممثل المقيم بالأردن:		